

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.294
27 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الخامسة عشرة

محضر موجز للجلسة ٢٩٤

المعقودة في المقر، بنيويورك،
يوم الإثنين، ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة كورتي

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

././

هذا المحضر قابل للتصويب .

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل . كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة
من المحضر . كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى
Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2 - 794, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة ، تصدر عقب نهاية
الدورة بفترة وجيزة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

تقريراً كوبا المرحليان الثاني والثالث الموحدان (CEDAW/C/CUB/2-3 و Add.1)

١ - بناءً على دعوة من الرئيسة، أخذت السيدة فريير غوميز (كوبا) مكاناً أمام طاولة اللجنة.

٢ - السيدة فريير غوميز (كوبا): قالت، بصدد تقديم تقريرها كوبا الثاني والثالث المرحليين الموحدين (CEDAW/C/CUB/2-3 و Add.1) إن كوبا أول بلد يوقع الاتفاقية وثاني بلد يصادق عليها. وأعربت عن سرورها لإتاحة الفرصة لها لإظهار نتائج السياسة التي بدأتها حكومتها في عام ١٩٥٩ وأولتها أولوية عليا. وبالرغم من أنه لا يزال يتعين عمل الشيء الكثير، لا يمكن إنكار التغيير الجوهرى الذي حدث والتقدم المضطرد المحرز بصدد مركز المرأة، فالمرأة تشكل جزءاً حيوياً من المجتمع الكوبى.

٣ - وأضافت قائلة ينبغي أن تكون اللجنة على دراية بالظروف المعقدة التي واجهتها كوبا خلال السنوات الخمس الماضية كي يتسنى لها أن تفهم الظروف التي تعيش فيها المرأة الكوبية حالياً وأن تقدر، كيف نجحت كوبا، بالرغم من حالتها الصعبة، في مواصلة الزخم لتحقيق المساواة الكاملة. لقد أظهر شعب كوبا إصراره التام على ألا ينهزم بسبب أوجه النقص والضعف الخارجية ولكي يحافظ على سيادة البلد واستقلاله خلال فترة من أصعب الفترات في تاريخه.

٤ - وفي عام ١٩٨٩، كانت نسبة ٨٥ في المائة من تجارة كوبا الخارجية مع الاتحاد السوفياتي وبلدان اشتراكية أخرى، وذلك نتيجة للعلاقات التي تأسست منذ ثلاثين سنة مضت حينما استجابت حكومة الولايات المتحدة لثورة كوبا باتباع سياسة عدوانية القصد منها الإبقاء على كوبا بوصفها مستعمرة طبيعية للولايات المتحدة. وعلى مدى ما يزيد عن ثلاثة عقود، ألقى التضامن مع البلدان الاشتراكية الأثر المترتب على الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة، واستندت الغالبية الساحقة من خطط التنمية التي اتبعتها كوبا إلى تعاون تلك البلدان معها.

٥ - وأردفت قائلة وفي عام ١٩٩٠، حينما حاولت كوبا الدخول من جديد في الاقتصاد العالمى بعد المزمع بأن الحرب الباردة قد انتهت، زادت حكومة الولايات المتحدة حصارها في محاولة لإخضاع الشعب الكوبى ليجثو على ركبتيه. والحصار هو أسوأ أشكال العنف الذي يمكن أن تبتلى به المرأة الكوبية؛ فهو عدوان مع سبق الإصرار من شأنه أن ينتهك معظم القواعد الأولية للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وفضلاً عن ذلك، لم يقتصر الحصار على العلاقات الثنائية. لقد صدرت تهديدات مقنعة أو صريحة ضد شركات وأفراد من أي بلاد قامت أو قاموا بمحاولات للاستثمار في كوبا أو للارتباط معها بأي نوع من أنواع المبادلات التجارية أو المالية أو التكنولوجية. واقترحت مؤخرا في كونغرس الولايات المتحدة تدابير جديدة لتعزيز الحصار وتدويله، الأمر الذي يعد انتهاكاً لسيادة كوبا فحسب بل دول أخرى أيضاً.

ولقد أسفر تكثيف الحصار عن اضطراد تدهور كمية الغذاء التي يستهلكها الشعب الكوبي يوميا، مما يؤثر على النساء أولات الحمل والأطفال بخاصة، كما أنه يؤثر على مستوى المعيشة الشامل.

٦ - واستطردت قائلة إنها لا تحاول الإقلال من شأن الأخطاء التي ارتكبتها كوبا في إدارة اقتصادها أو إنكارها: ولقد بدأت الحكومة في الواقع في عام ١٩٨٥ في تصحيح تلك الأخطاء، محاولة تحقيق قدر أكبر من الفعالية. وبعد أن هبط الناتج المحلي الاجمالي لكوبا بنسبة زهاء ٢٥ في المائة منذ عام ١٩٨٩، تمكنت أخيرا في عام ١٩٩٤ من وضع نهاية للكساد الذي شهدته، وحققت في عام ١٩٩٥ معدلا للنمو نسبته ٢,٥ في المائة. ولذلك، ليس من الإنصاف توجيه اللوم إلى الثورة على الصعوبات الراهنة، التي تعزى أسبابها إلى حد كبير إلى عوامل خارجية.

٧ - ثم أعربت عن الأسف للجنة بسبب اخفاق التقريرين المرحليين الثاني والثالث في اتباع المبادئ التوجيهية للجنة. ثم مضت قائلة إن التقريرين حاولا تقديم نظرة عامة على الحالة الراهنة للمرأة الكوبية بغية تقديم المزيد من التفاصيل بشأن ما ورد في التقرير الأولي والرد على الأسئلة التي طرحتها اللجنة في عام ١٩٨٣.

٨ - واسترسلت قائلة لا يزال القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة هدفا أساسيا وسياسة دائمة لحكومة كوبا. وثمة قدر من التحدي الكبير الذي واجهته الحكومة عبر السنوات الخمس الماضية وهو ضمان عدم التمييز ضد المرأة في أثناء القيام بعمليات التكيف الضرورية في الاقتصاد الكوبي، وحماية جميع حقوق المرأة ومواصلة العمل من أجل النهوض بها. ويخضع التنفيذ العملي لمبدأ المساواة للتحليل المتواصل وجرى تقييمه بتعمق في المؤتمر السادس لاتحاد نساء كوبا المعقود في آذار/مارس ١٩٩٥. ولقد شارك زهاء مليوني امرأة في المناقشات التحضيرية التي أجريت في الضواحي وفي أماكن العمل والدراسة. ونتيجة للمؤتمر تعين على الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية أن تنظر في إدخال عدد من التحسينات المقترحة على قانون الأسرة، ويجري حاليا بذل جهود لزيادة وعي النساء بحقوقهن القانونية.

٩ - وأعربت ذلك بقولها إن المرأة الكوبية تشارك بنشاط في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في البلد وتمارس حقوقها الإنسانية وحرياتها الأساسية على قدم المساواة مع الرجل. ولم تطبق الحكومة، بصدد محاولاتها للتغلب على الأزمة الاقتصادية الراهنة، أي سياسة من سياسات التكيف الصارمة، وهي السياسات التي أدت في بلدان أخرى، إلى إلغاء معظم الحقوق الأساسية لمجموعات كبيرة من السكان بسبب إغلاق المصانع والمدارس والمستشفيات وتحويل الأصول الوطنية الرئيسية إلى القطاع الخاص وتخفيض مستويات المعيشة للملايين من الناس. وقررت الحكومة أنه ينبغي تقسيم ما هو متوافر بالتساوي فيما بين جميع الناس؛ وجمدت الأسعار، وليس هناك طفل غير ملتحق بمدرسة ولا توجد قاعة دراسة دون مدرس، ولم يغلق مستشفى واحدا. والجميع في تحمل النقص. وشُرح الوضع للسكان شرحا تاما، وكانت الغالبية العظمى منهم على استعداد للقيام بأدوارهم في الجهود الضرورية. واستمعت الحكومة إلى الرأي العام في جميع الأوقات، وشاركت المرأة بنشاط في المناقشات التي أدت إلى توافق الآراء على الصعيد الوطني

على نطاق واسع، وهو أمر تقتضيه الضرورة. وفي كوبا مشاركة شعبية حقيقية في الحكومة، وفي هذا الصدد، تمارس المرأة حقوقها على النحو الأوفى.

١٠ - وأردفت قائلة وحسبما يشرح التقرير، زادت إجازة الأمومة بأجر كامل فأصبحت شهرا ونصف الشهر قبل الولادة وستة أشهر بعدها. وإذا قررت الأم قضاء ستة أشهر إضافية مع طفلها، يضمن لها القانون الحق في الاحتفاظ بوظيفتها، ولكن دون أجر. والقصد من هذا التدبير هو الترويج لإطالة فترة الرضاعة الثديية، مما يعود بالفائدة على نماء الطفل. وبالمستطاع إلحاق أطفال الأمهات العاملات بمراكز الرعاية النهارية ابتداء من سن ستة أشهر، وتحصل الأمهات على لبن مدعوم أنواع أخرى من البروتينيات لأطفالهن، وذلك إضافة إلى حصولهن على مساعدات غذائية أخرى.

١١ - ومضت قائلة إن وزارتي الصحة العامة والتعليم العالي، توصلان العمل مع اتحاد نساء كوبا، لتطوير وتعزيز برامج مصممة لتغيير أنماط السلوك الاجتماعي - الثقافي فيما بين النساء والرجال. ويرد في التقرير وصف لعدد من المبادرات الأخرى. وتشكل النساء نسبة ٥٠ في المائة من الناخبين في البلد. وعقب الإصلاحات الدستورية، أجريت انتخابات مباشرة في آذار/مارس ١٩٩٣ للسلطات المحلية والأقليمية والجمعية الوطنية. وبلغت نسبة مشاركة الناخبين ٩٨,٧ في المائة. ولم يكن التصويت إجباريا وجرى بالاقتراع السري؛ وكان التسجيل للانتخاب عملية يسيرة إلى حد كبير. وطلب إلى الناخبين أن ينتخبوا أفضل المرشحين، دون أي نوع من التمييز. ولم يكن أي شخص بحاجة إلى حيازة أصول مالية أو تمويل لحملة انتخابية لكي يرشح نفسه في الانتخابات، وتعين على كل مرشح أن يحصل على الأقل على نسبة ٥٠ في المائة من الأصوات التي أدلى بها، لكي يفوز في الانتخابات. إن كوبا تمارس ديمقراطية حقيقية، قائمة على أساس مشاركة الشعب بصورة مباشرة في عملية اتخاذ القرارات في الحكومة وفي العملية التشريعية. وتشارك المرأة في صياغة سياسة الحكومة وتؤخذ احتياجات المرأة ورغباتها في الاعتبار على قدم المساواة مع احتياجات ورغبات الرجل.

١٢ - واستطردت قائلة إن التقارير الثلاثة المقدمة حتى الآن تتضمن تفاصيل عن الإنجازات التي حققتها المرأة الكوبية بصددها ممارستها للحق في التعليم. وكانت كوبا بالرغم من الضغوط الاقتصادية والسياسية الكثيرة، أول بلد في أمريكا اللاتينية حصلت المرأة فيه على مستويات تعليمية عالية على نطاق كبير وحافظت عليها. وبالرغم من الصعوبات الراهنة في كوبا، لم تتأثر نوعية التعليم بدرجة خطيرة. ويقترب معدل المواظبة المدرسية للأطفال بين سن ٦ و ١٤ سنة من العمر في الوقت الراهن من نسبة ٩٩ في المائة. ويحصل زهاء ٥٤٣ ٠٠٠ تلميذ وطالب على مساعدات في شكل منح. وتشكل الفتيات نسبة ٥٠ في المائة على الأقل من الطلبة في جميع مراحل التعليم، ونسبة ٧٤,٥ في المائة في المرحلة التحضيرية للجامعة. وبالنسبة للأطفال الصغار غير الملتحقين بمراكز الرعاية النهارية، تنفذ الحكومة برنامجا للتعليم المبكر غير الرسمي. وفي التعليم العالي، تبلغ نسبة النساء ٥٨ في المائة من الطلبة كما أن عدد الطالبات اللاتي يلتحقن بميادين دراسية غير تقليدية آخذ في الزيادة المضطردة؛ حيث بلغت نسبتهن ٦١,٢ في المائة من طلاب العلوم الطبيعية والرياضيات، ونسبة ٦٥ في المائة من طلاب الاقتصاد، ونسبة ٦٨,٦ في المائة من طلاب الطب.

١٣ - وواصلت كلامها قائلة إن إدماج المرأة في قوة العمل وتوفير الإمكانات لها لكي تحصل على التدريب التقني والحرفي هما حقان أساسيان تتمتع بهما المرأة على قدم المساواة مع الرجل في كوبا. وتنفذ الحكومة سياستها في مجال عمالة المرأة بالتعاون الوثيق مع اتحاد نساء كوبا. وتبذل حالياً جهود متواصلة لضمان عدم انخفاض مشاركة المرأة في قوة العمل وكي لا تتدهور إنجازاتها نتيجة لعملية الترشيد الاقتصادي الجاري حالياً. وتشكل المرأة نسبة ٤٠,٦ في المائة من قوة العمل الإجمالية، وذلك بمقارنتها مع نسبة ٣٨,٧ في المائة في عام ١٩٨٩. ولكن يكون بالمستطاع زيادة تلك النسبة أكثر من ذلك في الأجل القصير، لأن زيادة الفعالية الاقتصادية تقتضي تخفيض قوة العمل. بيد أن التدريب الرفيع المستوى الذي حصلت عليه الإناث المشاركات في قوة العمل من شأنه أن يجعلهن قادرات على التكيف مع التغييرات الجارية حالياً في ميدان العمالة.

١٤ - وتابعت قائلة إنه بفضل التدابير الاستثنائية التي تعين على الحكومة أن تتخذها لا يوجد عامل دون وسيلة لاكتساب قوته. ولم يسفر إغلاق المصانع وأماكن عمل أخرى عن انقطاع دخل العمال أو يخيب رجاءهم في الحصول على عمل. ونفذت الحكومة سياسة إعادة توزيع قوة العمل على أنشطة أخرى، مفيدة اجتماعياً. ومُنح العاملون الذين لم يتمكنوا من العثور فوراً على وظيفة أخرى دخلاً يكافئ نسبة ٦٠ في المائة من أجورهم. وأولي اهتمام خاص بالنساء المعيلات لأسرهن بمفردهن. ويتسم التشجيع على إعادة تدريب قوة العمل للعمل في المهن التي يوجد بها نقص في العمالة بالأهمية؛ وتغتتم النساء أيضاً فرص العمالة المستقلة.

١٥ - وأردفت قائلة إن دور المرأة في مجال العلم والتكنولوجيا اكتسبت أهمية خاصة خلال السنوات الخمس الماضية؛ وتشكل المرأة نسبة ٤٣ في المائة من قوة العمل في ذلك المجال، وتشغل نسبة ٥٣,٦ في المائة منهن مناصب عليا، وتمثل نسبة النساء ٤٢ في المائة من بين العاملين في مجال البحوث في البلد. وفي أكبر أربعة مراكز للبحوث في البلد تبلغ نسبة النساء ٤٥ في المائة من قوة العمل، و٤٧ في المائة من التقنيين و٢٥ من المديرين.

١٦ - واستطردت قائلة إن جهوداً كبيرة تبذل حالياً لتجنب أي تخفيض في الخدمات التي تساعد في تخفيف أعباء الأسر العاملة. ولا تزال مقاصف العمال والمدارس ودور ومراكز المسنين ومراكز الرعاية النهارية تعمل بالرغم من الصعاب الجمة التي تواجهها. بيد أن زيادة الوقت الذي تقضيه المرأة في النقل والتسوق وغسل ملابس الأسرة من شأنها أن تضاعف أعباء النساء العاملات.

١٧ - ومضت قائلة إن الصحة العامة مجال من أهم المجالات التي حققت فيها الثورة إنجازات كبيرة. وتستفيد المرأة من ذلك الإنجاز، بل إنها تساهم أيضاً بأنشطتها الفنية والتطوعية في تحقيقه. ويبلغ متوسط العمر المتوقع للمرأة الكوبية ٧٧,٦ سنة، ولقد انخفض معدل وفيات الرضع من نسبة ١١,١ في المائة من كل ١٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٨٩ إلى نسبة ٩,٤ في المائة من كل ١٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٥. وتطورت صناعات المواد الكيميائية والصناعات التكنولوجية الإحيائية بدرجة كبيرة. وحصل العاملون

الفيون في مجال الصحة على تدريب رفيع المستوى. وبما أن رفاهية الإنسان هي محط اهتمام النظام الاقتصادي والاجتماعي في كوبا، يتسم الدفاع عن تلك الإنجازات بأكثر قدر من الأهمية خلال الفترة الراهنة. ولقد أحرز البلد نجاحا في مجال المحافظة على خدماته الصحية ذات الجودة العالية، ولم يمت أي إنسان بسبب الحاجة إلى الدواء. بيد أن هناك نقص في الأدوية؛ وتوردها مكفول للمرضى الذين يعانون من مشاكل طبية خطيرة ويزود جميع السكان بإمدادات الفيتامينات، لكن إمدادات الأدوية ومنتجات صحية أخرى متقطعة. ولقد نجحت المستشفيات في المحافظة على مستوى مقبول من الخدمات بفضل تدريب موظفيها وتكريسهم لجهودهم. وينصب التركيز على العلاج الوقائي وعلى مكافحة عوامل الأخطار. بيد أن أوجه النقص قد أدت إلى تدهور أوضاع السكان الصحية وتدهور أوضاع الصحة والنظافة، وأدت من ثم إلى زيادة حالات الإصابة بالأمراض.

١٨ - واسترسلت قائلة إن الشركات الرئيسية الصيدلانية للمواد وموردي المعدات الطبية وقطع الغيار، الذين يتاجرون مع كوبا منذ سنوات قد أبلغوا الحكومة مؤخرا بصورة رسمية بعدم تمكنهم من تسليم الإمدادات بسبب الحظر الذي تفرضه الوكالات الاتحادية في الولايات المتحدة، لأنهم يستخدمون مدخلات أو براءات اختراع من الولايات المتحدة في منتجاتهم.

١٩ - وواصلت كلامها قائلة أما فيما يتعلق بالحقوق الإيجابية والصحة الإيجابية للمرأة، دأبت الحكومة على تعزيز الوثائق التي اعتمدها مؤتمر القاهرة وبيجين وعمها بشدة. وتضمن كوبا للمرأة التثقيف الضروري والرعاية الصحية الضرورية كما تكفل لها التمتع بحرية اختيار خيار الإنجاب. ووسائل منع الحمل رخيصة في كوبا، لأنها مدعومة من الدولة ولكن يوجد حاليا نقص في الرفالات وفي مستحضرات الهورمونات. وتتوافر على نطاق واسع الوسائل التي تستخدم داخل الرحم وتجهز وفقا للمقاس بالمجان في المستشفيات. وتأمل الحكومة بفضل المساعدة التي قدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان في افتتاح مصنع عصري لإنتاج وسائل منع الحمل في عام ١٩٩٦، وسوف يساعد ذلك المصنع في تلبية الاحتياجات الحالية.

٢٠ - وتحدثت عن دأب حكومة وشعب كوبا على العمل معا من أجل إيجاد حلول جديدة للنهوض بتنمية البلد مع المحافظة على أهداف العدالة الاجتماعية والاستقلال الوطني والمشاركة الشعبية الفعالة. وتصر الحكومة على متابعة سياساتها لتمكين المرأة من ممارسة حقها في المساواة الكاملة والاستفادة بإنجازات الماضي. ويتعين على المرأة الكوبية أن تناضل لمواجهة الصعوبات المتزايدة ولا بد أن يساعد المجتمع بأسره على مواصلة الكفاح.

٢١ - ثم قالت، بصدد الإشارة إلى قائمة المواضيع التي أعدها الفريق العامل لما قبل الدورة (CEDAW/C/1996/CRP.1) إن حكومتها تشعر بأنه ينبغي أن تستند متابعة مؤتمر بيجين إلى نهج متكامل يشمل تنسيق تنفيذ كافة النتائج التي خلصت إليها المؤتمرات الدولية الرئيسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في التسعينات من هذا القرن. ولقد شارك ممثلو كوبا، بالرغم من القيود الاقتصادية الحالية التي تشهدها كوبا، في العملية التحضيرية الإقليمية بكاملها التي اضطلعت بالأعمال التحضيرية

لمؤتمر بيجين، واتخذت موقفا التزمت بمقتضاه باحترام توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مؤتمرات سابقة.

٢٢ - وأضافت قائلة لم يقدم برنامج عمل بيجين أي تحديات رئيسية لكوبا، لأن الاستراتيجيات الرئيسية التي حثت الحكومات على اعتمادها في مجال تحقيق المساواة فيما يتصل بتوفير إمكانية التوصل إلى الاقتصاد والتعليم والصحة والاعتراف القانوني كانت منفذة بالفعل في بلدها. بيد أن هناك مجالات كثيرة، وبخاصة المجالات الموضوعية، لا بد من إيلائها اهتماما متواصلا إذا أريد للمرأة أن تمارس حقوقها بفعالية وأن تخترق الحواجز الثقافية والسلوكية التي لا تزال تعوق تقدمها. ووفقا لذلك، استهل بلدها عملية موسعة للإعلام ولمناقشة الالتزامات المتضمنة في إعلان وخطة عمل بيجين. وتشارك المرأة والمجتمع بصفة عامة في تلك العملية وذلك باقتراح شتى المبادرات الابتكارية. ولقد قدمت بالفعل معلومات وأسديت نصائح لموظفي اتحاد نساء كوبا، وآلية الحزب الوطني المسؤولة عن النهوض بالمرأة في كوبا، بشأن نتائج المؤتمر وخطة العمل. ولقد أنجز عمل مماثل بالتعاون مع موظفين من الوزارات الرئيسية التي تشارك في تنفيذ خطة العمل. ومن المقرر عقد ندوة دراسية وطنية معنية بتنفيذ خطة العمل في نيسان/أبريل ١٩٩٦ بالتعاون مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوبا.

المادة ٢

٢٣ - وقالت إن المرأة تستطيع أن ترفع دعوى قانونية على أساس التمييز وإن ذلك قد يتمخض عن عقوبات قانونية، إذا أثبتت البيئة صحة ذلك. وفي حالة التمييز في مكان العمل، تستطيع المرأة أن تلجأ إلى أحد أجهزة العدالة العمالية على مستوى القاعدة. وإذا لم توافق على النتائج التي يتوصل إليها ذلك الجهاز، فإنها تستطيع أن تلجأ إلى غرفة العمال التابعة للمحكمة البلدية أو محكمة المقاطعة. كما تستطيع أن تلجأ إلى اللجنة المعنية بعمالة المرأة، التي تشتمل مهامها على كفالة ألا يتمخض إعادة تنظيم القوى العاملة عن التمييز ضد المرأة.

٢٤ - ومضت تقول إنه بموجب قانون الأسرة والقانون بمرسوم رقم ١٥٤، تستطيع المرأة الحصول على الطلاق عن طريق كاتب للعدل، دون أن يحتاج ذلك إلى تمثيل قانوني، في دعاوى الطلاق باتفاق الطرفين. وفي الدعاوى الأخرى، تستطيع أن تحصل المرأة على خدمات محام بسعر معتدل من مكتب من مكاتب أفرقة المحامين، لا سيما إذا كانت ذات دخل منخفض أو إذا لم يكن لها دخل على الإطلاق، وفي هذه الحالة تتم تغطية التكاليف عادة عن طريق استحقاقات المساعدة الاجتماعية.

٢٥ - ومضت تقول إن المرأة تذهب، في حالات العنف، إلى السلطات ذات الصلة مع تقرير موثق عن نواحي الأذى التي أصيبت بها، توفره لها مجانا خدمات الصحة العامة؛ كما يمكن أن يصطحبها الشهود. وفي مثل هذه الحالات، يكون محقق الشرطة مسؤولا عن اتخاذ الاجراءات القانونية. ووفقا لخطورة نواحي الأذى التي تصيبها، تعرض القضية على المحكمة البلدية أو محكمة المقاطعة. ويمكن للمرأة أيضا أن تستأنف قرار المحكمة المحلية لتعرض قضيتها على المحكمة العليا.

٢٦ - واستأنضت قائلة إن لجان الوقاية والرعاية الاجتماعية هي آلية حكومية أخرى تستطيع المرأة أن تلجأ إليها في حالات التمييز. وقالت إن من الممارسات الشائعة أيضا بالنسبة للسكان عموما أن يلجأوا الى مكاتب الشكاوى والمطالبات التي توجد في مختلف فروع السلطة الشعبية. وفي حين أن الاتحاد النسائي الكوبي ليس وكالة حكومية، فإنه يوفر خدمات مماثلة من خلال مكاتبه، التي تلجأ إليها النساء يوميا.

٢٧ - وقالت إن سلطات بلدها ستدرس مسألة إدماج الإحصاءات بشأن الشكاوى التي تقدمها النساء على أساس التمييز، وبشأن الإجراءات المتخذة في ذلك، في نظامها للمعلومات بشأن هذه المسألة.

المادة ٤

٢٨ - وأردفت قائلة إنه لم يتم حتى الآن اتخاذ تدابير مؤقتة لكفالة مشاركة المرأة في وظائف اتخاذ القرار، لكن هناك استراتيجية ثابتة للمحافظة على حالات التقدم التي حققتها المرأة في مجال اتخاذ القرارات وزيادة ذلك. وقالت إن ذلك يتجلى في الأنشطة التي تبذلها الحكومة في مجالي زيادة الوعي والتثقيف بشأن القضايا الاجتماعية كما يتجلى في الإجراءات التي تم الاضطلاع بها على نحو مشترك مع الاتحاد النسائي الكوبي لمعالجة تلك المسألة.

المادة ٥

٢٩ - ومضت تقول إنه رغم التغييرات الإيجابية التي حدثت في الحالة القانونية والفعلية للمرأة الكوبية، كان التقدم بطيئا في مجال تغيير المواقف الاجتماعية - الثقافية للرجال والنساء. واشتملت التدابير التي اتخذتها الحكومة للقضاء على القوالب المتعلقة بالجنسين على ما يلي: إدماج المرأة في جميع مستويات النظام التعليمي، لتتوافر لها بذلك فرص ثقافية متساوية وفرص لتقوم المرأة بنفسها بتغيير هذه القوالب؛ واتباع نهج جديدة في المناهج التعليمية، بالعمل بالمدارس المختلطة وتعزيز أنماط لا تستند الى الجنس في توزيع المهام المدرسية؛ وتكميل النظام التعليمي بـ "مدارس للأباء" مصممة لتجنب التنازع بين المثل التي تطرح في المدرسة وفي الأسرة من حيث الأنماط "المرتبطة بالجنس" أو "غير المرتبطة بالجنس".

٣٠ - واستأنضت تقول إن وزارة التربية والاتحاد النسائي الكوبي ينفذان برنامجا مشتركا، يربط البيت والمجتمع والمدرسة، من خلال حركة الأمهات والآباء من أجل التعليم. وقالت إن المنظمات الجماهيرية تعزز الحوار العام لمشاريع القوانين التي تحتوي على مواد بشأن المرأة والعلاقات الأسرية. وتتعقد اجتماعات منتظمة للمرأة العاملة في مختلف فروع الاقتصاد، بالتنسيق مع المنظمات النسائية، للمساعدة على القضاء على القوالب النمطية ودفع مركز المرأة في كل قطاع الى الأمام. وقد تم الشروع في جميع أنحاء البلد في برنامج مشترك بين وزارة الصحة العامة والاتحاد النسائي الكوبي بشأن الأمومة المسؤولة والأبوة المسؤولة.

٣١ - وقالت إن الحكومة قدمت الدعم أيضا لأنشطة المنظمات الحكومية وغير الحكومية داخل المجتمعات الصغيرة والتعاونيات العمالية والرابطات المهنية لتعزيز إقامة حوار بشأن المسائل المتعلقة بدور المرأة في المجتمع، واحترام الذات عند المرأة، وضرورة تحقيق توزيع ديمقراطي للعمل المنزلي. أما الرسائل التي

تنشرها وسائط الإعلام الجماهيري بشأن أدوار الجنسين فهي تخضع لمراقبة صارمة كما يجري بث فترات للإعلانات تؤكد على المساواة والتعاون في المنزل وعلى المعاملة المتساوية للفتيان والفتيات.

٣٢ - وقالت إنه، بمبادرة من الاتحاد النسائي الكوبي وتحت إشرافه، تقوم إدارات نسائية مختلفة في مراكز التعليم العالي في البلد بتوفير المساعدة التقنية بشأن مسائل المساواة بين الجنسين، مع تأكيد خاص على الحاجة إلى القضاء على القوالب النمطية.

٣٣ - ومضت تقول إنه رغم وجود المبدأ القانوني للمساواة وعدم التمييز، لم يتم القضاء نهائياً على مشكلة العنف المنزلي. غير أنه نظراً لأن المرأة الكوبية تتمتع بمستوى رفيع من احترام الذات ولأن المجتمع الكوبي يرفض تقليدياً مثل هذا العنف، فإن نسبة حدوث العنف المنزلي أدنى مما هي عليه في بلدان أخرى. فالعنف المنزلي لا يعتبر "ظاهرة اجتماعية" في كوبا لأنه نادر نسبياً. ورغم أن هذا العنف يخضع لعقوبات شديدة، لا يوجد تصنيف محدد لجميع المواقف والأعمال التي تشكل عنفاً ضد المرأة. غير أن أعمال العنف، كأن ينجم إسقاط الحمل عن عمل عنيف أو أن ينجم أذى جسدي خطير أو رضوض تحتاج إلى معالجة طبية، مشمولة بقانون العقوبات. أما حالات التهديد والإكراه فعقوبتها فترات من السجن تتراوح من ستة أشهر إلى عدة سنوات.

٣٤ - واستأنفت قائلة إن المرأة تستطيع، بموجب القانون، أن تطلب الانتصاف عن أي عمل عنيف يرتكب ضدها، وهي تستطيع أن تحصل على خدمات المحامين وكتاب العدل بتكلفة زهيدة وتستطيع أن تحصل من طبيب الأسرة أو المستوصفات المتعددة الاختصاصات أو من المستشفيات على وثيقة تبين أنواع الأذى الذي يصيبها وترسل مثل هذه الوثيقة بصورة آلية إلى محققي الشرطة. وإذا كانت المرأة غير مدركة لحقوقها، فهي تستطيع أن تطلب التوجيه من المؤسسات الحكومية أو الرابطات المهنية أو من مراكز الخدمات الاستشارية للمرأة والأسرة التي أنشأها الاتحاد النسائي الكوبي. وفي ذلك الصدد، يدعو الاتحاد النسائي الكوبي أفرقة المهنيين والاختصاصيين لإذاعة المعلومات على الجمهور بشأن مختلف أشكال العنف، وضرورة منع ذلك، وطرق معالجة العنف بالطرق القانونية والنفسية والتثقيفية.

المادة ٦

٣٥ - ومضت تقول إن انتصار الثورة في عام ١٩٥٩ قضى على الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تبذر بذور الدعارة الدائمة. وقد أنشئت المدارس والمراكز المهنية للمساعدة في تعجيل إعادة الإدماج الاجتماعي للمومسات. وقالت إن من سوء الحظ أن يحصل مؤخراً انبعاث للدعارة، وإن ذلك كان بصورة أساسية نتيجة للتطور السريع للسياحة. فقد أعطت الحكومة أولوية لتطوير السياحة عقب تشديد الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة وانهيار الكتلة الاشتراكية، كي تجتذب العملة الصعبة التي هي أمر حيوي للحفاظ على مكتسبات البلد الاجتماعية.

٣٦ - ومضت تقول إن الدعارة الحديثة تطورت لا بوصفها استراتيجية للبقاء بل نشأت بصورة أساسية من الرغبة في الحصول على السلع والخدمات التي لا يمكن شراؤها إلا بالعملة القابلة للتحويل بحرية وهو أمر لا تستطيع الدولة الكوبية أن تضمنه لجميع السكان. فمثل هذه السلع والخدمات ليست أساسية للشخص كي يستطيع العيش بكرامة في كوبا. وقالت إن التدفق الضخم من السائحين، وانعدام خبرة البلد بمعالجة نتائج ذلك يشكلان عبئا على موارد الحكومة. فمعظم المومسات الجدد هن من الشابات، وهن، مثل غالبية الكوبيين، يتمتعن بثقافة جيدة وصحة جيدة. وهذا ما يزيد من صعوبة إعادة تثقيفهن. ورغم أن هذه الدعارة هي على نطاق محدود وتتركز في المناطق السياحية، فإن الحكومة والمنظمات غير الحكومية تحاول جاهدة لمكافحة أسبابها ووضع طرق لمعالجتها. فالنهج المتبع ليس التسامح مع الدعارة بل مكافحتها عن طريق التوجيه والاقناع. وقالت إنه لا بد أن يكون الانتعاش الاقتصادي لكوبا، في المدى الطويل، رادعا قويا للدعارة.

٣٧ - وأردفت تقول إن جهود مكافحة الدعارة تنفذها اللجنة الوطنية للوقاية والرعاية الاجتماعية، التي أنشئت في عام ١٩٨٦، وتتألف من مؤسسات تابعة للدولة ومنظمات سياسية وشعبية؛ كما ينفذها الاتحاد النسائي الكوبي الذي يركز على فرادى المومسات وأسرهن على المستوى المحلي؛ وينفذها المركز الوطني للتربية الجنسية، الذي يوفر التوجيه بشأن مخاطر الدعارة وما يتصل بها من ظواهر؛ كما يتم تنفيذها عن طريق التدريب في مجال الوقاية من الدعارة الذي يقدم إلى الموظفين الإداريين وموظفي الخدمات العاملين في المرافق السياحية. ولا يسمح لهيئات ترويج السياحة بأن توحى بوجود أية صلة بين السياحة والمتعة الجنسية في كوبا. أما المومسات اللاتي يشتركن في السرقة أو السلوك المعادي للمجتمع أو الابتزاز أو، في حالات نادرة، في الاتجار غير المشروع بالمخدرات فستجري محاكمتهم بموجب قانون العقوبات؛ وتشتمل العقوبات على تحذير رسمي، ورصد من جانب الشرطة، وإعادة التثقيف في مجال دراسي متخصص أو في مؤسسة للعمل أو تعاونية للعمال. وقالت إن حكومتها تدرك الحاجة إلى رصد تطور الدعارة، وإلى اعتماد تدابير جديدة أو تعزيز التدابير القائمة، حسب الاقتضاء.

المادة ٧

٣٨ - وأضافت قائلة إنه تجري تقييمات دورية للنهوض بالمرأة بغية تحديد الصعوبات التي تدوم والتركيز على العوامل التي تعيق تحقيق مزيد من مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرارات. ويجري بث دعاية منتظمة في وسائل الاعلام لتعزيز إيجاد صورة مواتية للمديرات وللمساعدة على تغيير القوالب النمطية. وينص قانون مرسوم ينظم ترقية موظفي الدولة وتنسيبهم وتقييمهم على تقديم التدريب والتدريب المتجدد للمرأة وترقية النساء إلى وظائف صنع القرارات. غير أن الرجال ما زالوا يهيمنون على قوائم المناصب الإدارية للدولة، رغم وجود العديد من النساء اللاتي يتمتعن بالخبرة والمؤهلات اللازمة. وتشجع الجمعية الوطنية على عقد اجتماعات دورية للوفود النسائية وعضوات الجمعية الوطنية، كما يجري تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل وأنشطة أخرى من هذا القبيل للقيادات. ورئيس الجمهورية نفسه هو المناصر الأول للنهوض بالمرأة.

٣٩ - ومضت تقول إنه طلبت بيانات إحصائية عن الزيادة التدريجية في النسبة المئوية للنساء في المناصب الإدارية المشار إليها في الفقرة ٢٥ من التقرير. وقالت إن نسبة النساء العضوات في مجلس الدولة قد ازداد من ١٣,٨ في المائة إلى ١٦,١ في المائة. وفي أجهزة الإدارة المركزية للدولة، ازدادت نسبة النساء من ١٢,٢ في المائة في أوائل الثمانينات إلى ٢٤,٥ في المائة في العقد الحالي. وازداد عدد نائبات الوزراء إلى ١٧. وفي النظام القضائي، تحتل النساء ٣٤,٦ في المائة من الوظائف الإدارية، و ٥٥,٤ في المائة من وظائف المدعي العام، و ٤٣,٨ في المائة من وظائف القضاة الفنيين، ويتكون ٤٧ في المائة من أعضاء محكمة العليا من النساء. وفي السلك الخارجي، حصلت زيادة في عدد النساء في أعلى الوظائف؛ وتوجد حالياً ٨ سفيرات و ٧ قنصلات و ٥ موظفات في السلك القنصلي.

٤٠ - واستأنفت تقول إن أسباب انخفاض معدلات مشاركة المرأة في المنظمات المحلية هو أنه عندما ينتخب الأعضاء بالتصويت المباشر من السكان، تلعب الاعتقادات ومظاهر التحيز والأنماط الثقافية الموروثة عن مجتمع طبقي ويميز بين الجنسين دوراً؛ وما زالت نسبة كبيرة من السكان تعتقد أن الرجال فقط هم الذين ينبغي أن يحتلوا الوظائف التي يتم شغلها بالانتخاب لأن لديهم وقتاً أكثر وقدر أقل من الصعوبات الشخصية وقابلية أكبر للقيادة، في حين أن على المرأة المسؤولية الحصرية لتربية الأطفال والأعمال المنزلية. غير أن عدد المرشحات في المستوى الرفيع في الحكومة هو في ازدياد.

٤١ - ومضت تقول إن إجراءات انتخاب رئيسة الاتحاد النسائي الكوبي تتم في اجتماع الاتحاد الذي يعقد كل ٥ سنوات. وتنتخب الهيئة التنفيذية، التي تتألف من الرئيسة والأمانة القومية، بالاقتراع السري المباشر من الوفود إلى الاجتماع. ويتكون ٣٠ في المائة فقط من الوفود إلى الاجتماع من موظفات فنيات في الاتحاد؛ أما الأغلبية الساحقة فهن من النساء البارزات في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والناشطات في المنظمات على مستوى القاعدة.

٤٢ - أما بالنسبة لمسألة ما إذا كانت هنالك منظمات غير حكومية تعارض سياسة الحكومة بشأن المرأة، فقالت إن حكومتها تعتقد أن شرط كفالة الحق للمرأة في المشاركة في المنظمات والرابطات غير الحكومية لا تعني بالضرورة أنه يتعين على تلك المنظمات أن تكون ضد الحكومة أو معارضة لسياسة الحكومة. فبعد الثورة الكوبية، تشكل العديد من المنظمات التقدمية للمرأة والطلاب والفلاحين والعمال والمهنيين والمفكرين بصورة طوعية وأصبحت هذه المنظمات عوامل قوية التأثير في التغيير الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وبذلك تشكل مجتمع مدني جديد بمشاركة واسعة من الجماهير. وقد أنشئ الاتحاد النسائي الكوبي بناء على طلب النساء اللاتي رغبين في المشاركة في عملية سمحت لهن، لأول مرة، بتصور حياة جديدة. وفي كوبا، يوجد إطار قانوني مناسب لكل من له اهتمامات مماثلة لتشكيل الرابطات، شرط أن يكون الهدف لصالح المجتمع، على النحو المنصوص عليه في المادة ٥٤ من الدستور والقانون رقم ٥٤، قانون تشكيل الرابطات. وقالت إن النساء الكوبيات، وأكثر من ٣,٧ من الملايين منهن عضوات في الاتحاد النسائي الكوبي، لديهن ضمانات كافية بحقوقهن في تشكيل الرابطات ويمكنهن، وفقاً لرغباتهن ولاهتماماتهن المهنية والسياسية والدينية، الانضمام إلى نطاق واسع من المنظمات. وحق وصولهن بالتساوي مع الرجال إلى المنظمات غير

الحكومية في كوبا، التي ينوف عددها على ألفي منظمة مكفول لهن. وفي مناسبات عديدة، نشأت المبادرات التشريعية للجمعية الوطنية أو لمجلس الدولة في اقتراحات قدمتها المنظمات الشعبية الكوبية. أما الاتحاد النسائي الكوبي فقد قدم، في اجتماعه السادس الذي عقد مؤخرا، مئات التوصيات التي ستنفذها الوزارات والمؤسسات الحكومية. وأفضل ضمان لاستقلال كوبا هو تعزيز المجتمع المدني وكفالة تعددية الرأي على أساس منهاج لا يقوض الوحدة الوطنية.

المادة ١١

٤٣ - وقالت إنه فيما يتعلق بالنسبة المئوية لتمثيل المرأة في قطاعات الانتاج، لا يمكن التمييز، بموجب القانون، ضد المرأة الكوبية، فيما يتعلق بالعمالة وتستطيع أن تنضم الى القوى العاملة دون تقييد. فللمرأة حق الوصول الحر الى جميع قطاعات الاقتصاد وهي تتمتع بنفس الفرص التي يتمتع بها الرجل في جميع مستويات التعليم وفي جميع ميادين الاقتصاد والعلوم والثقافة. وتمثل المرأة ٤٠,٦ في المائة من القوى العاملة و ٣٠,٨ في المائة من العمال في الميادين الانتاجية؛ وينبغي أن يظل في الأذهان أن المرأة انضمت الى القوى العاملة في وقت متأخر عن الرجل وأن هناك كثيرا من الأنشطة غير التقليدية التي لا يزداد وجود المرأة فيها إلا على نحو تدريجي.

٤٤ - أما بالنسبة لمسألة ما اذا كانت قد أجريت أية أبحاث بشأن الفروق في الأجور، فقالت إن المادة ٤٢ من الدستور هي القاعدة القانونية التي تنص على تساوي الفرص في مجال العمالة، بما في ذلك الحق في الأجور المتساوية عن الأعمال المتساوية. غير أن للمرأة تمثيلا بأعداد أكبر في الميدان غير الانتاجي، حيث تكون الأجور أقل بطبيعتها. لكن ٦٣ في المائة من التقنيين والفنيين هم من النساء، ويتقاضين مرتبات عالية. وقالت إنه لم تجر أية أبحاث بشأن الفروق التي توجد في معدل أجور الرجال والنساء الذين يعملون في نفس القطاع؛ لكن هذه المسألة قد أثيرت وستواصل الحكومة إجراء التحليلات بشأنها.

٤٥ - وأضافت قائلة إنه فيما يتعلق بالنسبة المئوية للنساء العاطلات عن العمل، ترصد الحكومة باستمرار أثر العملية الحالية للتغير الاقتصادي على العمالة وتمنح الأولوية لتحديد التوافر الحقيقي للقوى العاملة وسماوات العرض والطلب في سوق العمل بغية ترشيد القوى العاملة وإعادة توزيعها. ومع اعتماد التدابير الخاصة بالانتعاش الاقتصادي، يجري تقليص بعض الملاكات، لكن هناك بعض القطاعات التي تدعو الحاجة فيها الى مزيد من العمال، كما أن هناك بعض أنواع العمل التي لا تجتذب السكان، كالزراعة والخدمات الضرورية الأخرى. وقالت إن من المحتمل أن يتغير معدل البطالة، لا سيما بالنظر الى ارتفاع مستوى مؤهلات الرجال والنساء على السواء. وتوجد حاليا زيادة في عدد الأشخاص الذين يعملون عمالة ذاتية، والعمالة الذاتية ذات أهمية خاصة بوصفها خيارا جيدا للمرأة.

المادة ١٢

٤٦ - وذكرت أن الانتفاع بالخدمات الصحية مكفول لجميع السكان مجانا، وأنه يجري إيلاء اهتمام خاص إلى صحة الأم والطفل. وأضافت أنه طرأ انخفاض بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٤ على عدد المواليد الموتى للفتيات اللواتي من فئة الأعمار من ١٥ إلى ١٩ سنة. ولكنها استدركت بأن هذه الفئة العمرية لم تتمتع قط

بأعلى معدل للخصوبة؛ إذ أن الفئتين العمريتين من ٢٠ - ٢٤ ومن ٢٥ - ٢٩ كانتا دوما تتمتعان بأعلى معدلات الولادة، بينما طرأ انخفاض مطرد بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٤ على المواليد الموتي بين الأمهات اللواتي في هذه الفئة العمرية. وأشارت إلى أن معدل وفيات الأمهات من الفتيات اللواتي هن بين ١٥ و ١٩ سنة بلغ ٢٩,١ في كل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء، واعتبرت ذلك من أكثر المعدلات انخفاضا في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وعزت انخفاض المعدل إلى الجهود التثقيفية والوقائية التي قامت بها مؤسسات الدولة والمنظمات الجماهيرية، مؤكدة أن معدل وفيات الأطفال الرضع واصل الهبوط رغم الحظر والصعوبات الراهنة، فقد انخفض المعدل عام ١٩٩٥ إلى ٩,٤ في كل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء.

٤٧ - وتناولت مسألة وفيات الأمهات من جراء الإجهاض فقالت إن الدراسات الاستقصائية الوطنية أظهرت أن ٣٩ في المائة فقط من الوفيات المبلغ عنها نتيجة الإجهاض كانت من جراء الإجهاض ذاته بينما نجمت بقية حالات الوفاة عن مضاعفات ناشئة عن الحمل خارج الرحم والحمل الكاذب (الرحى العدارية). وجدير بالملاحظة أن كوبا، حيث الإجهاض شرعي، تحتفظ بإحصائيات تفصيلية، بينما هناك نقص كبير في الإبلاغ في الدول الأخرى التي يعتبر الإجهاض فيها غير شرعي. ويبين الجدول ٥ في إضافة التقرير انخفاض الوفيات من جراء الإجهاض بنسبة ٩,٢ في كل ١٠٠ ٠٠٠ بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٤ وأن الإجهاض لم يكن السبب الرئيسي لوفيات الأمهات، بل جاء في المرتبة الثالثة بعد مضاعفات أخرى كالمضاعفات النفسانية.

المادة ١٤

٤٨ - وأحالت اللجنة إلى الفقرتين ١٦١ و ١٦٢ من إضافة التقرير للاطلاع على معلومات عن الملكية الجماعية للأملك الزراعية. وذكرت أنه منذ عام ١٩٥٩ أصبحت المرأة من الرعاية في حكم القانون ويحق لها امتلاك الأرض بنفس الشروط التي تنطبق على الرجل. فقد حدد الدستور أن الأراضي التي يملكها صغار المزارعين لا يمكن أن يرثها سوى الذين عملوا بأنفسهم فيها مع بعض الاستثناءات القليلة التي ينطبق عدد منها على المرأة.

٤٩ - واعتبرت مشكلة التمييز ضد النساء اللواتي يقمن بأعمال زراعية دون أجر مشكلة معقدة ومحدودة النطاق وعسيرة الحل. فهذه المشكلة لا تؤثر إلا على الزراعة المحدودة النطاق حيث ما زالت الملكية الخاصة قائمة. وذكرت أن النساء اللواتي أشارت إليهن هن من أفراد أسرة صاحب الأرض أو صاحبتهن، وهؤلاء كانوا يوفرون تقليديا يدا زراعية عاملة دون أجر. وقالت إن هناك طلبا موسميا على عمل غيرهن من النساء المحليات اللواتي يتقاضين بالفعل أجرا يتناسب وإنتاجهن. وقد أكد قانون الأسرة القيمة الاقتصادية لجميع الأعمال التي تؤديها المرأة، وكان الاتحاد النسائي الكوبي والرابطة الوطنية لصغار المزارعين، فضلا عن النساء الريفيات، قد أكدت على افتقار تلك الحالة للعدالة وضرورة الاعتراف بمشاركة المرأة في الاقتصاد الريفي وتعويضها عليها. واستدركت قاطلة إنه يستحيل الآن تصحيح تلك الحالة عن طريق الأنظمة الحكومية، أو الادعاء بأن هذه الممارسة تميز ضد المرأة لأنه كثيرا ما يعمل أفراد الأسرة الذكور في ظروف مشابهة. وذكرت أن عددا كبيرا من النساء أصبحن من ملاك الأراضي بعد قيام الثورة وتعزيز الإصلاح الزراعي، وازدادت أعدادهن بالتدريج عندما أخذ غيرهن من النساء يرثن الأرض

عن آباؤهن أو أزواجهن. وتشكل النساء اليوم ٩ في المائة من فرادى أصحاب الأراضي، كما يشكلن ١٨ في المائة من أعضاء الجمعيات التعاونية للإنتاج الزراعي والحيواني، و ١٣,٦ في المائة من أعضاء الوحدات الأساسية للإنتاج التعاوني و ٢٦,٧ في المائة من أعضاء القطاع الزراعي العام. وأوضحت أنه رغم تواضع ما تحقق من تقدم في هذا المجال، ما زالت حالة المرأة الريفية واحدة من أولويات الحكومة، كما كان للسياسات الحكومية عموماً تأثير إيجابي على مستوى معيشة المرأة ومواقفها.

٥٠ - وذكرت أن القانون الكوبي لا يفرق بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بحق أصحاب الأراضي الريفيين في الحصول على الائتمان والقروض المصرفية. وأحالت اللجنة إلى الفقرات من ١٧٦ إلى ١٨٢ من إضافة التقرير.

المادة ١٦

٥١ - وذكرت أن الاتفاقية تنص على أنه لا يكون لخطوبة الطفل أو زواجه أي أثر قانوني وتتخذ جميع الإجراءات الضرورية لتحديد سن أدنى للزواج. وكانت اللجنة قد أعربت عن قلقها من كون السن الأدنى للزواج في كوبا هو ١٤ سنة للنساء و ١٦ سنة للرجال مما يخالف أحكام اتفاقية حقوق الطفل. ويشيع تفسير مصطلح "طفل" بأنه يشير إلى أي شخص لم يبلغ سن الرشد. غير أن تفسير كوبا لمصطلح "قاصر" يميز بين الطفولة المبكرة وسن المراهقة، ويعكس النظام القانوني هذا التمييز. وهكذا يحصل الكوبيون على الحق في التصويت في سنة ١٦ سنة، والحق في العمل في سن ١٧ سنة، ويبلغون سن الرشد في سن ١٨ سنة، كما أن سن ١٨ سنة هي السن القانوني الأدنى للزواج إلا في الظروف الاستثنائية. وأضافت أنه لا يمكن للفتيات الحصول على إذن بالزواج في سن ١٤ سنة ولا للصبية في سن ١٦ سنة إلا لأسباب وجيهة. ونضت أن يكون ذلك تمييزاً بل رأت أن الغرض منه هو حماية الفتيات الصغيرات في المناطق الريفية حيث الزواج والمخادنة عن سن البلوغ شائعان تقليدياً. ولكن عندما طال التعليم والتقدم الاجتماعي والاقتصادي هذه التقاليد، أخذ زواج القصر في الاختفاء وسرعان ما يصبح استصدار تشريعات بشأنه أمراً لا لزوم له. وأشارت إلى أنه عندما صدقت كوبا على اتفاقية حقوق الطفل قدمت بياناً بشأن المادة ١ مفادها أن سن ١٨ سنة في كوبا لا يعتبر قانونياً سن الرشد بالنسبة لجميع التصرفات المدنية بموجب التشريعات المحلية الحالية. ولهذا فإن قوانين الزواج في كوبا لا تتعارض وتصديقها على الاتفاقية.

٥٢ - الرئيسة: أعربت عن تضامن اللجنة العميق مع المرأة الكوبية، كما فعلت في حالة البلدان التي تعاني من الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن. وذكرت أن من الواضح أن الحظر الاقتصادي لم يسفر عن النتائج السياسية المتوقعة بل تسبب على العكس في حرمان شديد لشعب كوبا، خصوصاً للنساء والأطفال. وأضافت أنها إزاء هذه الحالة الاقتصادية الصعبة تعرب عن إعجابها بإنجازات كوبا في مجال المساواة بين الجنسين، لا سيما فيما يتعلق بالصحة والتعليم؛ واعتبرت هذا التقدم أكثر إثارة للاستغراب بالنسبة لبلد ينتمي إلى منطقة يرتفع فيها معدل الأمية بين الإناث ويكثر فيها عدم احترام الحقوق الإنسانية للمرأة فيما يتعلق بالرعاية الصحية.

٥٣ - وأعربت عن أسفها لعدم اتباع كوبا لمبادئ اللجنة التوجيهية عند إعداد تقريرها، حتى لو كانت ردودها الشاملة على الأسئلة التي طرحت بها اللجنة قد أعطت صورة أوضح عن الحالة الراهنة في البلد. وأعربت عن تقديرها كذلك لقيام الحكومة بتنفيذ نتائج مؤتمرى القاهرة وبيجين، ونوهت بامتثال كوبا بدقة لصكوك حقوق الإنسان، رغم ما يبدو من أن التقرير لم يضع تأكيداً خاصاً على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. إلا أنها رأت من غير الواضح كيف يمكن للاتحاد النسائي الكوبي الذي يتجاوز عدد عضواته ٣ ملايين أن يكون الجهاز الوطني للتعامل مع قضايا المرأة.

٥٤ - وأعربت عن عدم فهمها لسبب انتشار ظاهرة البغاء بهذه الكثافة رغم الصراحة المتناهية التي يناقش بها التقرير هذا الموضوع. وذكرت أنه يبدو لها أن النساء اللواتي يتمتعن بسلطة حقيقية وبمستوى مرتفع من احترام الذات لن يلجأن للبغاء حتى في الظروف الاقتصادية الصعبة. وقالت إنها ترى ضرورة بذل مزيد من الاهتمام لمنع انتشار هذه الممارسة.

٥٥ - السيدة أباجا: أشارت إلى أن الجمعية الوطنية الكوبية أقرت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ تخفيف حدة القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية، مما أصبح شبه تحول إلى القطاع الخاص. وقالت إن هذه السياسة لم تؤثر على قدرة الناس على أعباء التعليم ولكنها تتسائل عما سيكون لهذه السياسة من تأثيرات على المرافق الصحية، بما في ذلك إمداد الريف بالمياه، وعلى الرعاية الصحية والسكن. وأعربت عن أملها بأن لا يغير التحول إلى القطاع الخاص مستوى مسؤولية الدولة عن الخدمات الاجتماعية، وأن يستمر الكوبيون في التمتع بمستوى معيشتهم الحالي.

٥٦ - وأكدت أن كوبا مجتمع متعدد الأعراق وأعربت عن قناعتها بأن التمييز العنصري هناك ليس مشكلة بالفعل. لكنها أشارت إلى أن تشكيل الوفد الكوبي في اجتماع اللجنة لا يعكس طابع تعدد الأعراق ذلك، كما لم يفعل ذلك عند تقديم التقرير الأولي. وتساءلت عما إذا كانت الأعراق المختلفة يعهد إليها بأدوار معينة ترتبط في الأذهان بها، وعما إذا كان الكوبيون الذين أعدوا التقرير ينتمون إلى جميع الفئات العرقية؟

٥٧ - السيدة ساتو: أشارت إلى أن الحكومة الكوبية أبدت تحفظاً على المادة ٢٩ من الاتفاقية وتساءلت عن إمكانية سحب هذا التحفظ في المستقبل القريب. وسألت عن سبب الزيادة القليلة في عدد سكان كوبا من الذكور عن سكانها من الإناث، كما ورد في الفقرة ٤ من إضافة التقرير، بينما العكس هو الصحيح في معظم البلدان الأخرى.

٥٨ - السيدة لين شاقجن: قالت إن سجل كوبا خلال الثلاثين عاماً الماضية في ميداني الصحة والتعليم يعد سجلاً بارزاً بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية ويضاهي سجل الكثير من البلدان المتقدمة النمو. إلا أنها ذكرت أنها تشاطر مشاعر القلق التي أعربت عنها السيدة ساتو فيما يتعلق بالإحصائيات السكانية.

٥٩ - السيدة ويدراوجو: قالت إن التقرير لا يقدم معلومات تذكر عن الأقليات الاجتماعية. ويبدو أن الحالة الاجتماعية والسياسية مشابهة للحالة في بلدها بوركينا - فاصو حيث مهدت ثورة عام ١٩٨٣ الطريق لتحقيق تقدم اجتماعي كبير وزادت من الفرص المتاحة للمرأة، ولكنها قادت أيضا إلى تقليص للحريات الفردية كانت له آثاره على المساواة الاجتماعية. وأضافت أن الحكومات الثورية لا تعطي النساء غير الناشطات سياسيا في كثير من الأحيان سوى سلطة محدودة في صنع القرارات، وتساءلت إذا كانت هذه هي الحال في كوبا. وأعربت كذلك عن قلقها من أن التحول إلى القطاع الخاص قد يفضي إلى نقص في تمثيل المرأة في قطاع الإدارة الذي تتولاه النخبة، وسألت ماذا يفعل الجهاز الوطني لتحسين فرص المرأة في دخول ذلك القطاع.

٦٠ - السيدة استرادا كاستيلو: قالت إنها تأسف لوجود حالة حرب مستمرة في كوبا. وطلبت مزيدا من المعلومات عن العلاقة بين المساواة بمقتضى الدستور والتمييز القائم بحكم الأمر الواقع، وتساءلت عن أسباب استمرار التمييز القائم على أساس الجنس في ضوء ما حققته كوبا من تقدم كبير في ميادين الصحة والتعليم والعمل خلال الثلاثين عاما الماضية، وعن سبب زيادة التمييز في بعض قطاعات الاقتصاد عنه في قطاعات أخرى، وعمما تفعله الحكومة لمحاربة التمييز بين الجنسين. وأعربت عن أملها في إمكانية إعادة برامج محاربة التمييز بين الجنسين، رغم صعوبة الحالة الاقتصادية، عن طريق التلفاز وتعليم الأطفال. وسألت أخيرا عن الكيفية التي يقضي بها الرجال والنساء أوقات فراغهم، إذ يبدو واضحا أن الواجبات المنزلية في كوبا غير مقسمة بالتساوي بين الرجال والنساء.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠